الأمم المتحدة

TD/B/EDE/5/4

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: General
8 June 2022
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية

فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني
بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي
الدورة الخامسة

جنيف، 27–29 نيسان/أبريل 2022

تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي عن أعمال دورته الخامسة

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف، في الفترة من 27 إلى 29 نيسان/أبريل 2022

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

مقدمة 3

أولاً – الإجراءات التي اتخذها فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي 3

ألف – التعافي من جائحة كوفيد-19 في ظل اقتصاد تتزايد رقمنته: الآثار المترتبة على التنمية المستدامة 3

باء – الإجراءات الأخرى التي اتخذها فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي ... 5

ثانياً – موجز الرئاسة 5

ألف – الجلسة العامة الافتتاحية 5

باء – التعافي من جائحة كوفيد-19 في ظل اقتصاد تتزايد رقمنته: الآثار المترتبة على التنمية المستدامة 8

جيم – الفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي 16

ثالثاً – المسائل التنظيمية 18

ألف – انتخاب أعضاء المكتب 18

باء – إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل 18

جيم – اعتماد تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي 18

المرفق

الحضور 19

مقدمة

عُقدت الدورة الخامسة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي في قصر الأمم بجنيف في الفترة من 27 إلى 29 نيسان/أبريل 2022، بالمشاركة الحضورية وعن بعد.

أولاً- الإجراءات التي اتخذها فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

ألف- التعافي من جائحة كوفيد-19 في ظل اقتصاد تتزايد رقمنته: الآثار المترتبة على التنمية المستدامة

التوصيات المتفق عليها في مضمار السياسة العامة

إن فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

إذ يشير إلى الفقرة 100(ص) من مافيكيانو نيروبي (TD/519/Add.2)، التي دعت إلى إنشاء فريق خبراء حكومي دولي يُعنى بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي،

وإذ يشير إلى عهد بريدجتاون (TD/541/Add.2)، الذي أوعزت فيه الدول الأعضاء إلى الأونكتاد أن يعزز العمل على مساعدة البلدان النامية على إجراء تقييم منهجي للحالة الراهنة ومدى استعدادها للمشاركة والاندماج في الاقتصاد الرقمي، مما يسهم في سد الفجوة الرقمية، وأن ينجز أعمالاً عبر أركانه الثلاثة بشأن البعد الإنمائي لاستخدام البيانات والتكنولوجيات الرائدة،

وإذ يشدد على أنه في أعقاب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، أدى تسارع التحول الرقمي العالمي، الذي كان جارياً على قدم وساق، دوراً حاسماً في التخفيف من الآثار الصحية والاجتماعية والاقتصادية للجائحة، وأتاح في نفس الوقت العديد من الفرص الجديدة، كما فاقم التحديات أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإذ يسلم بأن تقاسم البيانات والمعلومات والتكنولوجيا أمر بالغ الأهمية للكشف عن الجائحة والوقاية منها وعلاجها ومكافحتها، ولكن هذا التقاسم أدى أيضاً إلى زيادة الشواغل والمخاطر المتصلة بحماية البيانات وإساءة استعمال البيانات والخصوصية وحقوق الإنسان، فضلاً عن المعلومات المغلوطة والتهديدات التي يتعرض لها الأمن السيبراني،

وإذ يلاحظ بقلق أن 37 في المائة من سكان العالم ما زالوا غير متصلين بالإنترنت وأن الجائحة عكست صورة أوضح للفجوة الرقمية، لأن الفئات الأضعف وغير المستعدة للرقمنة قد تأثرت تأثراً غير متناسب وكانت الأقل قدرة على الاستفادة من الحلول الرقمية،

وإذ يبرز أن الرقمنة، رغم أنها لم تكن متكافئة، أفضت بالفعل إلى تحولات حقيقية، وغيرت بدرجة كبيرة العديد من جوانب الحياة العصرية، وهي في صلب تحول اقتصادي هائل يتيح فرصاً كثيرة، مما أحدث تغييراً فيما يجري استهلاكه وإنتاجه وتداوله.

وإذ يلاحظ أن الرقمنة تقترن أيضاً بتحديات تتطلب سد الفجوة الرقمية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وداخلها، عن طريق تعزيز توافر الأدوات والموارد الرقمية، لإتاحة الفرصة للتحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي، ومن ثم لتوفير خيارات لتحسين دخل المشاريع البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والفئات الضعيفة، بما في ذلك النساء والشباب، وتعزيز قدرة هذه الجهات والفئات على الصمود،

وإذ يلاحظ بقلق أن تسارع الرقمنة أثناء الجائحة قد عزز تركز المنصات الرقمية العالمية في السوق وزاد من نفوذها ومسؤولياتها، مع ما يترتب على ذلك من آثار على سلوك المستهلكين والمنافسة، وإذ يكرر في هذا الصدد تأكيد أهمية دور الأونكتاد في مساعدة البلدان النامية على تنفيذ مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك،

وإذ يسلم بأن التكنولوجيات الرقمية يمكن أن تشكل عنصراً أساسياً في الانتعاش من خلال دفع عجلة التحول الهيكلي سعياً إلى بناء اقتصادات ومجتمعات منصفة ومستدامة وشاملة للجميع وقادرة على الصمود،

1- *يشجع* الحكومات والمجتمع الدولي على اعتماد سياسات للاستفادة من الفرص التي يتيحها الاقتصاد الرقمي والتصدي لتحديات الفجوة الرقمية بين البلدان وداخلها، بما في ذلك من خلال اتباع نهج كلي يشمل الحكومة بأسرها، بغية زيادة قدرة البلدان على الصمود وتعزيز قدراتها على استخدام الرقمنة للتصدي للأزمات وضمان تقاسم الجميع لفوائد التحول الرقمي، مع بناء مستقبل أفضل وتسريع الخطى نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الوقت المناسب؛

2- *يشدد* على أن الحاجة إلى دعم التحول الرقمي في البلدان النامية، مع مراعاة التحديات التي تطرحها والفرص التي تتيحها الحقائق الجديدة والتغير التكنولوجي السريع، أصبحت أولوية سياسية أكثر إلحاحاً نتيجة للجائحة، مما يتطلب مضاعفة الجهود، بما في ذلك عن طريق تعزيز الموارد اللازمة لهذا التحول، الخاصة منها والعامة والمحلية والدولية؛

3- *يلاحظ* أن الرقمنة التي تضمن عالماً أكثر مرونة وشمولاً واستدامة وسلامة من الناحية البيئية تتطلب حواراً وتعاوناً دوليين شاملين، فضلاً عن مواصلة تعزيز مشاركة البلدان النامية في العمليات ذات الصلة؛

4- *يسلم* بضرورة بذل جهود على الصعيد الدولي، مع التركيز على إيجاد مبادئ وأهداف مشتركة، للتصدي للتحديات العالمية المترابطة، وتعظيم مكاسب الاقتصاد الرقمي والرقمنة، وضمان التوزيع العادل للمكاسب، والتقليل إلى أدنى حد من المخاطر؛

5- *يدعو* المجتمع الدولي إلى أن يعزز دعمه للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان التي تخلفت عن الركب، من أجل بناء قدراتها على المشاركة في التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي والاستفادة منهما؛

6- *يدعو* الأونكتاد إلى مواصلة دعم البلدان النامية في جهودها الرامية إلى زيادة استعدادها للانخراط في التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي والاستفادة منهما، وذلك مثلاً من خلال تقييمات الاستعداد للتجارة الإلكترونية؛ وتطوير المهارات والدراية في مجال ريادة المشاريع الرقمية، بما في ذلك للمشاريع المتناهية الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ والنظر في البعد التنموي للرقمنة عبر أركان عمله الثلاثة.

الجلسة العامة الختامية
29 نيسان/أبريل 2022

باء- الإجراءات الأخرى التي اتخذها فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

1- التعافي من جائحة كوفيد-19 في ظل اقتصاد تتزايد رقمنته: الآثار المترتبة على التنمية المستدامة
(البند 3 من جدول الأعمال)

1- اعتمد فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، في جلسته العامة الختامية المعقودة في 29 نيسان/أبريل 2022، مجموعة من التوصيات المتفق عليها في مضمار السياسة العامة (الفصل الأول، الفرع ألف).

2- الفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي
(البند 4 من جدول الأعمال)

2- اتفق فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، في اجتماع عُقد في 29 نيسان/أبريل 2022، على المواضيع التالية للاجتماع الثالث للفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي:

(أ) التقدم المحرز فيما تضطلع به المنظمات الدولية المعنية من عمل في مجال قياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، والموارد المعرفية؛

(ب) تعريف الاقتصاد الرقمي للأغراض الإحصائية؛

(ج) آلية لتنفيذ تقنيات التنقيب عن البيانات على الشبكة العالمية وتيسير نقل البيانات بغية إنتاج إحصاءات رسمية عن التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي؛

(د) قياس البعد الجنساني في التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي.

3- جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي
(البند 5 من جدول الأعمال)

3- قرر فريق الخبراء الحكومي الدولي، في جلسته العامة الختامية المعقودة في 29 نيسان/أبريل 2022، بالنظر إلى أن ضيق الوقت لم يسمح بتحديد واختيار الموضوع والأسئلة الإرشادية المحدّديْن لدورته المقبلة، أن يناقش الموضوع النهائي في اجتماع المكتب الموسع لمجلس التجارة والتنمية، ويقدمه إلى المجلس للموافقة عليه، إلى جانب جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة الذي سيشير إلى الموضوع الذي اختير للدورة. وشجع فريق الخبراء المنسقين الإقليميين والدول الأعضاء على إجراء مشاورات بشأن المقترحات، بغية التوصل إلى اتفاق بشأن الموضوع والأسئلة الإرشادية.

ثانياً- موجز الرئاسة

ألف- الجلسة العامة الافتتاحية

4- أدلت الأمينة العامة للأونكتاد ببيان تلته بيانات للمتكلمين التالي ذكرهم: ممثل بربادوس، باسم مجموعة الـ 77 والصين؛ وممثل الاتحاد الأوروبي، باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه؛ وممثل الفلبين، باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ؛ وممثل جمهورية كوريا، باسم مجموعة الدول المتقدمة غير

المنضـــمة إلى الاتحاد الأوروبي (جســـكانز)؛ وممثل باكســـتان؛ وممثل نيجيريا؛ وممثل ملاوي؛ وممثل الاتحاد الروسي؛ وممثل إندونيسيا؛ وممثل الهند؛ وممثل أوكرانيا؛

5- وأشـــارت الأمينة العامة للأونكتاد، في ملاحظاتها الافتتاحية، إلى أن الدورة الخامســـة لفريق الخبراء الحكومي الدولي هي الأولى التي تُعقد بعد الدورة الخامســـة عشـــرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، التي سُجِّل فيها توافق واسع في الآراء على أن الفجوة الرقمية الآخذة في الاتساع والسرعة غير المتكافئة للتحول الرقمي يشكلان تحديَيْن رئيسيَيْن للعالم. وتتوقف قدرة البلدان على المشاركة في الفرص الاقتصادية والاستفادة منها على قدراتها الرقمية، ولا سيما في ظرف تزداد فيه رقمنة العالم أكثر من أي وقت مضـــى. وقد بيّنت جائحة كوفيد-19 أهمية التكنولوجيات الرقمية لبناء أنظمة مرنة تكون مفتوحة وشـــاملة وآمنة، وتعود بالنفع على الجميع. غير أن الرقمنة غير المتكافئة والفجوة الرقمية الآخذة في الاتســاع، من حيث القدرة على تحمل تكاليف الوصـــول إلى الإنترنت وسـرعتها واسـتخدامها، يشـكلان تحديات رئيسية للتنمية الشاملة والمستدامة. علاوة على ذلك، وكما هو مبيّن في تقرير الاقتصاد الرقمي لعام 2021: تدفقات البيانات عبر الحدود والتنمية – لمن تتدفق البيانات، تضـــاعفت الفجوة الرقمية التقليدية بسـبب الفجوة المتعلقة بالبيانات. وذكرت الأمينة العامة أن على الحكومات في البلدان النامية أن تعالج عدداً كبيراً من مجالات السـياسـة العامة بالتوازي وبطريقة منسـقة، مع التصـدي في نفس الوقت للتحديات الجديدة الناشـئة عن الاقتصـاد الرقمي السـريع التطور لكي تضـمن أن يكون التحول الرقمي عنصـراً أساسـياً في مجتمع أكثر شـمولاً وإنتاجية. وإذا لم يجر التصـدي لهذه الفجوات، فإنها ستؤدي إلى تفاقم التفاوتات في الدخل. وبناء على ذلك، دعت الدولُ الأعضـــاء إلى النهوض بعمل الأونكتاد بشـــأن مساعدة البلدان النامية على تعزيز استعدادها للانخراط في الاقتصاد الرقمي والاندماج فيه. وفي المستقبل، ستتأكد ضرورة النهوض بالحوار والتعاون المتعدديْ الأطراف لتعزيز الإمكانات الإنمائية للاقتصاد الرقمي. ويمكن لفريق الخبراء الحكومي الدولي، بوصـفه منبراً للحوار بشـأن السـياسـات العامة وتبادل الخبرات في الاقتصـاد الرقمي، أن يسـاعد البلدان على تقييم مدى اسـتعدادها للرقمنة ومناقشـة الدروس المستفادة خلال الجائحة، والمجالات التي تتطلب إدخال تحســـينات والتحديات الناشـــئة، مثل الآثار البيئية الناجمة عن الرقمنة. وأشـــارت الأمينة العامة إلى أن الحوكمة تتســـم بأهمية حاســـمة في عملية التحول الرقمي، لأنها تحدد النتائج إلى حد كبير. والتحديات المطروحة في مضمار السياسة العامة معقدة وتتطلب تعاوناً يتجاوز المستوى الوطني، وذلك مثلاً في مجالات المنافسة والضرائب والبيانات والسياسات التجارية. وعلاوة على ذلك، يسـتدعي تعزيز النتائج الشـاملة والمسـتدامة تعاوناً دولياً فعالاً وحواراً بشـأن السـياسـات العامة، مع المشـــاركة الكاملة للبلدان التي تختلف مســـتويات تنميتها. ويعني تحقيق توافق في الآراء توافر المرونة اللازمة لمراعاة التفاوتات في مدى الاســـتعداد للرقمنة في مختلف البلدان. وأخيراً، شـــددت الأمينة العامة على أن البيانات والأدلة تتسم بأهمية حاسمة لضمان وضع سياسات مستنيرة، من أجل الاستفادة من الاقتصاد الرقمي.

6- وعرض ممثل لأمانة الأونكتاد وثيقة المعلومات الأساسية المعنونة "التعافي من جائحة كوفيد-19 في ظل اقتصاد تتزايد رقمنته: الآثار المترتبة على التنمية المستدامة (TD/B/EDE/5/2)، مشيراً إلى أن التكنولوجيات الرقمية أدت دوراً حاسماً أثناء الجائحة في الاستجابة للتحديات الصحية وغير الصحية وفي استمرار النشاط الاقتصادي. وقد نما عرض النطاق الترددي العالمي نمواً كبيراً، شأنه شأن التجارة الدولية في ســـلع وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصـــالات والخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في حين سجلت منصات التجارة الإلكترونية نمواً هائلاً في المبيعات. وقد أفرزت هذه الرقمنة المتسارعة دروساً فيما يتعلق بالاستفادة من التكنولوجيات الرقمية من أجل التنمية الشاملة والمستدامة، بدءاً من إدراك أن البيانات مورد اقتصـادي واسـتراتيجي يمكن تسـخيره لإدارة الأزمات العالمية. ومع ذلك، أدت الجائحة إلى تفاقم الفجوات الرقمية والمتعلقة بالبيانات وعدم المسـاواة، بين البلدان وداخلها على حد سـواء.

وظهرت الاختلافات في مستويات الاستعداد للرقمنة في البنى التحتية للاتصال الإلكتروني والبيانات، وريادة الأعمال الرقمية، والمهارات، وكذلك في توافر الموارد المالية والقدرات المؤسسية من أجل التحول الرقمي. ولدى معظم البلدان النامية قدرات محدودة على تحويل البيانات إلى ذكاء رقمي وإضافة القيمة، مما يخلق فجوة في البيانات، تكون أقل البلدان نمواً أشد المتضررين منها. وخلال الجائحة، جنت البلدان التي لديها إمكانية الوصول إلى البنية التحتية الرقمية الميسورة التكلفة والموثوقة والمهارات اللازمة لاستخدام هذه التكنولوجيات المزيد من الفوائد من الأسواق الرقمية العالمية. وذكر ممثل الأمانة أن تبادل البيانات المتعلقة بالصحة عبر الحدود قد سمح بإدارة الجائحة على نطاق العالم، بما في ذلك عن طريق رصد انتشار الفيروس، وتطوير اللقاحات في وقت قياسي، ومعالجة المعلومات المضللة. ويمكن أن تكون الجهود التعاونية المماثلة مفيدة في التصدي للتحديات الإنمائية العالمية الهامة الأخرى، مثل تغير المناخ، في حين أن توافر البيانات في الوقت المناسب على الصعيد الوطني أمر أساسي لتوجيه الإجراءات المتخذة في مضمار السياسة العامة من أجل التصدي للتحديات. وعلاوة على ذلك، يتطلب أي مسار مستدام للتعافي من الجائحة تحويل الاقتصاد العالمي، ويمكن للتعاون الرقمي الدولي أن يدعم الجهود الرامية إلى بناء مستقبل أفضل. ولا بد أن تولي حزم التحفيز والاستثمارات الاهتمام الواجب لبناء القدرات في البنية التحتية والمهارات الرقمية من أجل دعم الابتكار وخلق القيمة. وتحتاج البلدان النامية وأقل البلدان نمواً إلى حيز كاف للتدخل في مجال السياسة العامة ومزيد من الدعم الدولي للتحول الرقمي. ولاحظت الأمانة أن الأمم المتحدة يمكن أن تؤدي دوراً في الإدارة العالمية للبيانات من أجل المساعدة، في جملة أمور، على الحد من أوجه عدم المساواة؛ والاتفاق على الحقوق والمبادئ والمعايير الرقمية؛ وتطوير المنافع العامة الرقمية العالمية؛ ومعالجة التحديات المطروحة في مضمار السياسة العامة والناشئة عن هيمنة المنصات الرقمية العالمية؛ وضمان التمثيل المتساوي للبلدان النامية في صنع السياسات العالمية. ويلزم أن يكون الإطار المؤسسي العالمي الجديد لإدارة البيانات متعدد الأطراف ومتعدد التخصصات ومتعدد أصحاب المصلحة. وأخيراً، طرحت الأمانة الأسئلة الإرشادية الأربعة التي يتعين النظر فيها، على النحو التالي:

(أ) ما هو دور الرقمنة أثناء جائحة مرض فيروس كورونا وأثناء التعافي في البلدان التي تختلف مستويات تنميتها؟

(ب) ما هي التحديات التي ووجهت في تسخير الحلول الرقمية للتعامل مع الجائحة؟

(ج) ما هي الدروس المستفادة من الاستجابات السياساتية في هذا الصدد؟

(د) للمضي قدماً، ما هو دور التعاون الدولي؟

7- وهناك اتفاق واسع النطاق على أن الرقمنة أدت خلال الجائحة دوراً هاماً في التخفيف من آثار الأزمة، ولكن أيضاً على أن البلدان لا تملك قدرات متكافئة على استخدام الحلول الرقمية والاستفادة من فرص الرقمنة. وهناك اعتراف واسع النطاق بأن الأدوات الرقمية قد ضمنت استمرارية الأنشطة الاقتصادية وأن تبادل البيانات يتسم بأهمية حاسمة في معالجة الآثار المتصلة بالصحة. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به لتحقيق الإنصاف فيما يتصل بالبنية التحتية الرقمية وريادة الأعمال الرقمية وفي بناء المهارات الرقمية واغتنام قيمة البيانات. وقد ساعدت الجائحة في عرض صورة أوضح للفجوات الرقمية بين البلدان وداخلها، مما يعني أن العديد من الجهات الفاعلة الضعيفة في الاقتصاد الرقمي قد تخلفت عن الركب، بما في ذلك النساء والمشاريع البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

8- وتبادل عدد من المندوبين وممثلي المجموعات الإقليمية خبراتهم في مجال صياغة سياسات للنهوض بالرقمنة مع محاولة دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، معترفين بأنهم ما زالوا يواجهون تحديات

كبيرة فيما يتعلق بالبنية التحتية، والقدرة على تحمل التكاليف، وأنظمة الدفع المعتمدة في التجارة الإلكترونية، والمهارات الرقمية. وأشاروا أيضاً إلى المخاطر المتعلقة بالخصوصية والأمن وملكية البيانات واستخدامها، فضلاً عن هيمنة عدد قليل من المنصات الرقمية العالمية. وأبرز العديد من المندوبين وممثلي المجموعات الإقليمية أن البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، تحتاج إلى مزيد من الدعم من المجتمع الدولي فيما يتعلق بالرقمنة. واتفق العديد من المندوبين وممثلي المجموعات الإقليمية الآخرين على أن الرقمنة ينبغي أن تؤدي أيضاً دوراً رئيسياً في بناء قدرة الاقتصاد على الصمود وفي جهود التعافي.

9- وأشار ممثلو عدد قليل من المجموعات الإقليمية وأحد المندوبين إلى أن الحرب في أوكرانيا، وما تخلفه من معاناة إنسانية، قد دمرت البنية التحتية للاتصال الإلكتروني، وعطلت تدفقات البيانات من البلد وإليه، وأثرت على آفاق الانتعاش على الصعيد العالمي، وأن هذه الصعوبات تفاقمت بسبب المعلومات المضللة والجرائم السيبرانية. وذكر مندوب أن هناك منتديات أنسب من فريق الخبراء الحكومي الدولي لمعالجة هذه المسألة.

10- وهناك توافق في الآراء بشأن الحاجة إلى التعاون الدولي لضمان مساهمة الرقمنة في الانتعاش وبناء القدرة على الصمود والتقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وذكر العديد من المندوبين وممثلي المجموعات الإقليمية أن فريق الخبراء الحكومي الدولي هو منبر مفيد يمكن لجميع البلدان من خلاله البحث عن حلول تعاونية، للاستفادة من التكنولوجيات الرقمية بالكامل من أجل تحقيق نتائج إنمائية شاملة. وتشمل هذه الحلول الممارسات الجيدة على الصعيد الوطني وتحسين إدارة البيانات والإدارة الرقمية على الصعيد الدولي. ولا بد أن يتبع التعاون الرقمي الدولي نهجاً متعدد أصحاب المصلحة ومحوره الناس، بهدف عدم ترك أي شخص خلف الركب. وأشاد عدد من المندوبين وممثلي المجموعات الإقليمية بالعمل التحليلي الذي يضطلع به الأونكتاد في معالجة تعقيدات التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي فيما يتعلق بالتنمية، بما في ذلك في وثيقة المعلومات الأساسية التي أُعدّت للدورة. وتبادل بعض المندوبين تجارب البلدان النامية فيما يتعلق بالدعم الذي يقدمه الأونكتاد في شكل تقييمات لمدى الاستعداد للتجارة الإلكترونية، التي كانت مفيدة في عمليات التحول الرقمي، وإن كانت هناك حاجة إلى مواصلة الدعم في تنفيذ التوصيات. وطلب العديد من المندوبين إلى الأونكتاد أن يواصل دعم البلدان النامية، وأن يكفل لها المشاركة في التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي والاستفادة منهما، من خلال أركان عمله الثلاثة وعن طريق تعزيز الموارد لزيادة الاستعداد الرقمي للبلدان.

باء- التعافي من جائحة كوفيد-19 في ظل اقتصاد تتزايد رقمنته: الآثار المترتبة على التنمية المستدامة

(البند 3 من جدول الأعمال)

11- نظم فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، في إطار هذا البند من جدول الأعمال، خمس مناقشات مائدة مستديرة.

1- دور الرقمنة خلال الجائحة

12- تناول المتحاور في المناقشة الأولى، السيد ديريك مونين، رئيس وحدة بناء القدرات والتعاون في مجال الصحة الرقمية، إدارة الصحة الرقمية والابتكار، منظمة الصحة العالمية، الجزء الأول من السؤال الإرشادي الأول لفريق الخبراء الحكومي الدولي: ما هو دور الرقمنة أثناء الجائحة في البلدان التي تختلف مستويات تنميتها؟ وتطرق إلى الدور الهام الذي أدته الرقمنة خلال الجائحة، مع التركيز على المنظور الصحي. وقد أتاحت الرقمنة فرصة للتخفيف من آثار الجائحة، مما ساعد على السيطرة على آثار فيروس

كورونا وضمان استمرارية الخدمات، بما في ذلك الخدمات الصحية. وشدد على ضرورة تنفيذ الرقمنة في نظام إيكولوجي يسمح بالتعاون الدولي والشمول، ويتيح إمكانية توسيع نطاق التدخلات في مضمار السياسة العامة واستدامتها، ويضمن حماية البيانات. وهذا يتطلب نهجاً يشمل الحكومة بأسرها والمجتمع بأسره. وتشمل العناصر الهامة في هذا النظام الإيكولوجي القيادة وحسن الإدارة؛ والاستراتيجية والاستثمار؛ والخدمات والتطبيقات؛ والمعايير والقابلية للتشغيل البيني؛ والبنية التحتية؛ والتشريعات والسياسات والامتثال؛ والمهارات الرقمية والدراية بالمجال الرقمي بين القوى العاملة. وقال إن منظمة الصحة العالمية في منتصف الطريق إلى تنفيذ الاستراتيجية العالمية للصحة الرقمية 2020–2025، وهي تحمل رؤية لتحسين الصحة للجميع في كل مكان بالتعجيل بتطوير واعتماد حلول الصحة الرقمية المناسبة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة. وتستند الاستراتيجية إلى أربعة أهداف رئيسية، هي تعزيز التعاون العالمي والنهوض بنقل المعارف المتعلقة بالصحة الرقمية؛ والمضي قدماً في تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للصحة الرقمية؛ وتعزيز الحوكمة الوطنية والإقليمية والعالمية في مجال الصحة الرقمية؛ والدعوة إلى إنشاء نظم صحية محورها الناس. وفي سياق الجائحة، أُتيحت فرص للتدخلات الصحية الرقمية في تخطيط تقديم الخدمات، والتحقق من حالة التطعيم والكشف عن المنتجات المزيفة، وتعبئة المجتمع المحلي، وإدارة الخدمات اللوجستية، ورصد التغطية، وتعلم العاملين الصحيين عن بعد، وتقديم الخدمات الصحية. وفيما يتعلق بتتبع المخالطين، أكدت الجائحة الحاجة إلى إعادة اكتشاف أداة بالغة الأهمية لمكافحة الأمراض على نطاق جديد تماماً، حيث انخرطت مختلف البلدان في استخدام التطبيقات الرقمية لهذا الغرض. وأصبح الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي يشكلان أداتيْن قويتيْن لربط الناس وتلبية الاحتياجات الناشئة بسبب الجائحة. وتشكل وسائل التواصل الاجتماعي أداة أساسية أيضاً، على الرغم من وجود مخاوف تتعلق بمخاطر الوباء المعلوماتي. وفي هذا الصدد، عززت منظمة الصحة العالمية وسائل نشر ما تنتجه من محتويات، وتصدت للمعلومات المغلوطة، واستحدثت قنوات وأدوات جديدة، بما في ذلك من خلال توفير المواصفات التقنية والإرشادات المتعلقة بالتنفيذ فيما يتعلق بتطوير مختلف الأدوات الرقمية للتصدي لآثار الجائحة، مثلاً فيما يتعلق بشهادات كوفيد–19، مما سهّل تنقل الناس. وعلاوة على ذلك، اعتمدت منظمة الصحة العالمية نهجاً تجميعياً إزاء الصحة الرقمية، حيث تتسم القابلية للتشغيل البيني بأهمية حاسمة، بما في ذلك المعايير المتفق عليها لتبادل البيانات والحلول الرقمية التي تفي بالغرض. وأكد أن التشريعات وآليات الامتثال تتسم بأهمية حاسمة أيضاً، لأن الجائحة ساعدت على التعجيل باستعراض آليات تقاسم البيانات من أجل تيسير تتبع المخالطين والرصد الوبائي. وأخيراً، أفاد المتحاور بأن الهدف الرئيسي هو التحقق من أن التحول الصحي الرقمي عملية آمنة ومستدامة ولا تترك أحداً خلف الركب ولا تُبقي أحداً من دون إنترنت.

13- وفي المناقشة التي تلت ذلك، تبادل عدد من المشاركين الخبرات الوطنية وبيّنوا كيف أن الرقمنة المتسارعة خلال الجائحة، بما في ذلك في تبادل البيانات، ساهمت في معالجة الآثار، وطرحت في الوقت نفسه عدداً من التحديات أيضاً. وأشار المشاركون إلى أن الجائحة أوجدت زخماً لتوسيع نطاق نشر الخدمات الصحية الرقمية وزيادة شمول الاقتصاد الرقمي، وأن حماية بيانات المواطنين وبناء الثقة أمران يتسمان بأهمية بالغة في ضمان فعالية الحلول الصحية الرقمية بمرور الوقت. وسلط أحد المشاركين الضوء على أهمية القابلية للتشغيل البيني والمرونة، من أجل مراعاة الاختلافات بين البلدان في مستويات الرقمنة، كما أبرز أهمية استخدام المعايير المفتوحة والبرمجيات المفتوحة المصدر. وأبرز أحد المندوبين أيضاً أن عملية التحول الرقمي المتسارعة هذه ينبغي أن تكون بمثابة زخم قوي لتعزيز شمول الاقتصاد العالمي، بما في ذلك بين المشاريع البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورائدات المشاريع.

2- التحديات التي ووجِهت في تسخير الحلول الرقمية من أجل التصدي للجائحة

14- ركز المتحاورون في المناقشة الثانية على السؤال الإرشادي الثاني لفريق الخبراء الحكومي الدولي – ما هي التحديات التي ووجِهت في تسخير الحلول الرقمية من أجل التصدي للجائحة؟ – وتألف فريق المناقشة من السيدة سولينا عبد الله، رئيسة مركز المعرفة الرقمية، الاتحاد الدولي للاتصالات؛ والسيد نيك سرنيك، محاضر في الاقتصاد الرقمي، كينغز كوليدج لندن؛ والسيد جوزيف كاناتاسي، مقرر الأمم المتحدة الخاص السابق المعني بالحق في الخصوصية.

15- وأشار المتحاور الأول إلى أن الجائحة قد سلطت الضوء على التحديات المرتبطة بالفجوة الرقمية، على الرغم من إحراز بعض التقدم في مجال الاتصال الإلكتروني. وتتمثل مهمة الاتحاد الدولي للاتصالات في ربط الناس بالإنترنت بشكل هادف، بحيث يمكنهم المشاركة الكاملة في الاقتصاد الرقمي. وسلط المتحاور الضوء على أنه مع وجود 2,9 مليار شخص لا يزالون بدون ربط بالإنترنت في عام 2022، تظهر الفجوات الرقمية المتبقية في مجالات مختلفة، بما في ذلك الفجوة بين الجنسين، والفجوة بين الأجيال، والفجوة بين المناطق الريفية والحضرية. وفي عام 2020، أنشأ الاتحاد منصة عالمية لمرونة الشبكات يمكن من خلالها لأصحاب المصلحة تبادل المعلومات بشأن التحديات والتدابير المتخذة لضمان الاتصال الإلكتروني. وقد جرى تحديد التحديات المطروحة في ثلاثة مجالات رئيسية. أولاً، على الجانب التقني، اتسعت خلال الجائحة الفجوة بين أولئك الذين لديهم إمكانية الوصول إلى الإنترنت وأولئك الذين لا تتوافر لديهم هذه الإمكانية، حيث مال مقدمو خدمات الشبكة إلى توسيع سعة الشبكة للمربوطين بالإنترنت بدلاً من الاستثمار في البنية التحتية لجلب عملاء جدد. وعلاوة على ذلك، ازداد خطر الجرائم السيبرانية. ثانياً، استدعت السياسات واللوائح التنظيمية في الاقتصاد الرقمي النظر في العديد من الأبعاد خلال الجائحة، بما في ذلك معالجة بيئة رقمية بلا حدود. وتوجب على صانعي السياسات أن يساعدوا مشغلي الشبكات بسرعة، وهي مهمة أصبحت أكثر تعقيداً بسبب نقص البيانات اللازمة لرصد حالة الاقتصاد الرقمي، ويعزى ذلك جزئياً إلى الافتقار إلى القدرة على جمع الإحصاءات ذات الصلة. وفي هذا الصدد، يتسم الأخذ بنهج يشمل الحكومة بأسرها بأهمية بالغة. ثالثاً، شكلت عوامل مثل القدرة على تحمل التكاليف، والافتقار إلى المهارات، والافتقار إلى المحتوى ذي الصلة باللغات المحلية، فضلاً عن الفجوة الرقمية المتصلة بنوع الجنس، بعض الحواجز التي منعت المستهلكين من استخدام الإنترنت. وأفاد المتحاور بأن النهج الذي يتبعه الاتحاد الدولي للاتصالات في التصدي لهذه التحديات يستند إلى الركائز الثلاث المتمثلة في النفاذ والاعتماد واستحداث القيمة. ولضمان تحسين المساءلة، أطلق الاتحاد الدولي للاتصالات ومكتب مبعوث الأمين العام المعني بالتكنولوجيا مجموعة جديدة من الأهداف لتحقيق اتصال إلكتروني عالمي هادف يعكس روح وطموحات أهداف التنمية المستدامة، تقرير الأمين العام: خريطة طريق من أجل التعاون الرقمي وبرنامج التوصيل في عام 2030 الذي وضعه الاتحاد الدولي للاتصالات، ويساهم في الاتفاق الرقمي العالمي المقترح في جدول أعمالنا المشترك، تقرير الأمين العام.

16- وأبرز المتحاور الثاني أن الجائحة قد ساعدت على تعزيز مكانة المنصات الرقمية العالمية، كما يتضح من زيادة تقييماتها وأرباحها وحصصها السوقية وأعداد موظفيها. وقد أدى الاعتماد المتزايد على هذه الشركات إلى زيادة عدم المساواة. وفي الوقت نفسه، وسعت الصين والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي نطاق الإجراءات التنظيمية التي تستهدف المنصات الكبيرة، من خلال إجراء تحقيقات تهدف إلى مكافحة الاحتكار ووضع لوائح جديدة. وعلى الرغم من أن هذه الأنظمة هي ذات طابع محلي، فقد كان لها أثر عالمي أوسع نطاقاً لأنها تنفَّذ في أسواق هامة ويمكن أن ترسي سوابق في المجال التنظيمي. بيد أن المتحاور لاحظ أن الأنظمة القائمة والمقترحة لا يمكن أن تفعل شيئاً يذكر للحد من القوة

السوقية القائمة، وأن اللوائح التنظيمية لا تركز تركيزاً كافياً على المجالات الرائدة للتطور التكنولوجي، مثل الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي. ورداً على سؤال من أحد المشاركين، أفاد المتحاور بأن المنصات الكبيرة باتت تشكل على نحو متزايد مرافق عامة. غير أن أهميتها المتزايدة تحتاج إلى أن تكون مصحوبة بمساءلة عامة مناسبة. وعلاوة على ذلك، يمكن استخدام الضرائب والقواعد التنظيمية والرأي العام كأدوات للتحقق من أن المنصات تعمل للصالح العام.

17- وناقش المتحاور الثالث الآثار المترتبة على الخصوصية نتيجة الرصد الصحي وتتبع المخالطين أثناء الجائحة، استناداً إلى النتائج التي خلص إليها تقرير للأمم المتحدة عن الحق في الخصوصية (A/76/220). وتمثلت بعض الاعتبارات الرئيسية المشار إليها في التقرير في أنه لم تكن جميع المعلومات اللازمة متاحة لإجراء تقييم نهائي، وأن الجائحة لم تنته بعد، وأن الحكومات تتلكأ في إتاحة البيانات الكاملة عن الجائحة، وأن بعض الحكومات قد لا ترغب في تقاسم البيانات مع اقتراب موعد الانتخابات. وأكد التحليل حدوث انتهاكات للخصوصية نتيجة الجائحة لأن قوانين الطوارئ أو المعاهدات سمحت للدول بزيادة بعض الصلاحيات مؤقتاً. وقال إن التداخل بين عمليات الرصد الصحي والمراقبة الصحية يجعل من المستحيل تقييم ما إذا كانت جميع التدابير المتخذة ضرورية ومتناسبة. وعبّر المتحاور عن انتقاده للاستخدام الإلزامي لتطبيقات تتبع المخالطين دون الإفصاح التام عن البيانات الحساسة التي يتم جمعها. وفي هذا الصدد، اقترح المتحاور توصيات للتصدي للتحديات المتصلة بالخصوصية عن طريق إدماج حقوق الإنسان في تصميم وتطوير ونشر الحلول التكنولوجية اللازمة للتصدي للجوائح في المستقبل، والتي ينبغي أن تشمل إدماج وجهات نظر المجتمع المدني والفئات المهمشة. والحق في الخصوصية يمكّن أيضاً من ممارسة عدد من حقوق الإنسان الأخرى، مثل الحق في حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات، وكان ينبغي مراعاته منذ البداية في إطار الاستجابة للجائحة وضمانه قصداً ومن حيث المبدأ. وشدد المتحاور على ضرورة التقليل إلى أدنى حد من الاستخدامات المأذون بها للبيانات وتعريفها بحيث لا يمكن استخدام البيانات لأغراض أخرى. وعلاوة على ذلك، ينبغي بناء التكنولوجيا مع إتاحة خيارات لحذف البيانات المستمرة بغية استخدامها بمجرد أن تنتفي الحاجة إلى البيانات لأغراض معينة تتعلق بالصحة. وأخيراً، أشار المتحاور إلى الحاجة إلى وجود هيئات رقابة مستقلة تكفل الاستخدام السليم للبيانات الشخصية، وهي هيئات تفتقر إليها بلدان كثيرة، كما أكد الحاجة إلى إجراء استعراضات خارجية على مستوى الأمم المتحدة للإجراءات المتخذة على الصعيد الوطني للاستجابة للجوائح.

18- وفي المناقشة التي تلت ذلك، شدد عدة مشاركين على بعض التحديات المعترضة على المستوى الوطني فيما يتعلق بتسخير الحلول الرقمية للتصدي للجائحة، بما في ذلك القيود الزمنية في تطوير الحلول الرقمية ونشرها؛ وعدم تجانس نظم الرعاية الصحية عبر البلدان وعلى المستوى دون الوطني؛ والفجوات الرقمية، بما في ذلك الفجوات بين الجنسين وبين المناطق الريفية والحضرية؛ والقدرة المحدودة على تحمل تكاليف الأجهزة؛ والفجوات في المهارات والبنية التحتية ومدى الاستعداد لاعتماد الحلول الرقمية؛ والحاجة إلى ضمان حقوق الإنسان ومعايير حماية البيانات. ولا بد أن تستهدف الحلول في هذه المجالات تنظيمَ جمع البيانات وأن تكون شفافة وقابلة للتشغيل البيني. وهناك حاجة إلى توزيع المكاسب المتأتية من الرقمنة توزيعاً يحقق قدراً أكبر من الإنصاف. ورداً على استفسارات بعض المشاركين بشأن كيفية بناء القدرات الرقمية وكيفية الحفاظ على التطورات الإيجابية في الاقتصاد الرقمي التي حدثت أثناء الجائحة، أبرز المتحاور الأول وممثل للأمانة الحاجة إلى تعزيز العمل في مجال القياس والتعاون مع المكاتب الإحصائية الوطنية، من أجل بناء قاعدة معرفية محسَّنة لصنع السياسات.

3- الدروس المستفادة من التدابير المتخذة في مضمار السياسة العامة للتصدي للجائحة

19- ركز المتحاورون في المناقشة الثالثة على السؤال الإرشادي الثالث لفريق الخبراء الحكومي الدولي – ما هي الدروس المستفادة من الإجراءات المتخذة في مضمار السياسة العامة؟ – وتألف فريق المناقشة من السيد هنري مونسو، مدير الفرانكوفونية الاقتصادية والرقمية، المنظمة الدولية للفرانكوفونية؛ والسيد أديجي أدينيران، مدير بحوث التعليم والحوكمة، زميل أبحاث أقدم، مركز دراسة اقتصادات أفريقيا، نيجيريا.

20- وعرض المتحاور الأول نتائج دراسة استقصائية شملت 000 15 من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 54 بلداً ناطقاً بالفرنسية. وتفيد الدراسة بأن البلدان التي كانت لديها مستويات أعلى من الإقبال على الإنترنت والتكنولوجيا النقالة قبل الجائحة تمكنت من اتخاذ تدابير أكثر صرامة، بما في ذلك فترات إغلاق أكثر تقييداً، وإغلاق المدارس وأماكن العمل لفترات أطول. وقد احتاجت الأعمال التجارية التي تستخدم الإنترنت بالفعل إلى بعض الوقت للتكيف ولكن كان من المرجح أن تكون أقدر على الصمود، أي أن تظل مفتوحة، وأن تزيد مبيعاتها، بل وأن تزيد عدد موظفيها، ولا سيما في البلدان النامية. وأشار المتحاور إلى أن البيانات المفتوحة والأدوات والبرمجيات المفتوحة المصدر تتسم بأهمية بالغة في تمكين المزيد من البلدان من إجراء تحليل للبيانات لصالح المواطنين. وقال إن التحديات الخاصة المطروحة في البلدان الناطقة بالفرنسية تشمل الانخفاض النسبي في مستوى توافر المحتوى الفرنسي على الإنترنت وهيمنة بعض الجهات الفاعلة، ولا سيما الناطقة بالإنكليزية، على شبكة الإنترنت؛ وفي هذا السياق، كان من الصعب على الجهات الأخرى التأثير على عملية صنع القرار.

21- وأبرز المتحاور الثاني أن الإجراءات المتخذة في مضمار السياسة العامة من أجل التصدي للجائحة ساهمت بدرجة كبيرة في تعزيز الرقمنة في أفريقيا. وقد أدت التكنولوجيا النقالة دوراً فعالاً في تتبع المخالطين في بعض البلدان، وفي استهداف وتوفير الدعم المالي، وفي نشر المعلومات في المجتمعات المحلية. ومع ذلك، فإن المستوى المنخفض نسبياً لتوافر خدمة الإنترنت والإقدام عليها واستخدام التكنولوجيا النقالة في العديد من البلدان في أفريقيا قد حد من فعالية الإجراءات المتخذة للتصدي للجائحة. وقد شهدت شركات التجارة الإلكترونية العالمية زيادات كبيرة في المبيعات والربحية، في حين تحققت مكاسب أقل بكثير لشركات التجارة الإلكترونية في أفريقيا. وأفاد المتحاور بأن الاضطرابات الاقتصادية دفعت المستهلكين إلى تركيز الإنفاق على الضروريات، ولكن الشركات المحلية كانت مبتكرة في هذا المجال، وذلك على سبيل المثال من خلال البدء في تيسير البيع عبر الإنترنت للسلع القابلة للتلف التي يتم شراؤها عادةً من أسواق العمليات الآنية. وأخيراً، سلط المتحاور الضوء على سياسة البيانات القارية المقترحة باعتبارها تنطوي على إمكانية خفض التكاليف، على الرغم من أن عدم تحمس الحكومات الوطنية لاعتماد هذه السياسة قد حد من فعالية بعض البرامج المتعلقة بتطوير البنية التحتية الرقمية القارية.

22- وحدد المتحاوران كلاهما دروساً رئيسية مماثلة. أولاً، ساهمت الإجراءات المتخذة للتصدي للجائحة في زيادة ترسيخ الفجوة الرقمية، حيث تمكنت بعض البلدان من تسريع عملية الرقمنة في حين تخلفت بلدان أخرى عن الركب، ولا سيما أقل البلدان نمواً. ولذلك فإن معالجة العوامل التي تقيّد التحول الرقمي أمر بالغ الأهمية لبناء القدرة على الصمود في وجه الأزمات المقبلة. ثانياً، هناك حاجة إلى الأخذ بنُهج متعددة الأبعاد لمعالجة كل من القضايا المطروحة في جانب العرض، مثل توافر البنية التحتية وسعر الربط بالإنترنت، والقضايا المطروحة في جانب الطلب، مثل مستوى المهارات الرقمية والوعي التكنولوجي، فضلاً عن الأطر التنظيمية. ثالثاً، بدلاً من استخدام البنية التحتية الرقمية لإضافة القيمة للشركات القائمة في أماكن أخرى، هناك حاجة إلى سياسات وطنية وإقليمية لتعزيز الاستقلال والشمول الرقمي وتمكين مواطني البلدان النامية من الحصول على حصة عادلة من القيمة المضافة في الاقتصاد الرقمي. رابعاً، يتعين على القطاع الخاص أن يضطلع بدور أكبر في دفع عجلة التحول الرقمي في

أفريقيا، بالشراكة مع القطاع العام. خامساً، الثقة هي المفتاح، ليس فقط في المؤسسات ولكن أيضاً بين الأطراف في المعاملات عبر الإنترنت. وفي هذا الصدد، تشكل برامج تحديد الهوية الرقمية الوليدة في أفريقيا جزءاً من الحل. وقد ساعدت الجائحة على توضيح المشاكل الكبيرة الناشئة عن المعلومات المغلوطة على الشبكة والحاجة إلى إيجاد طرق للتصدي لهذه المشكلة والتخفيف من حدتها في المستقبل. سادساً، يجب أن تركز الجهود على الحفاظ على الفوائد التي تحققت للمواطنين والشركات خلال الجائحة والبناء عليها.

23- وفي المناقشة التي تلت ذلك، تبادل المشاركون الخبرات الوطنية وسلطوا الضوء على أهمية التكنولوجيا الرقمية كأداة للتصدي للجائحة، من تتبع المخالطين والتعليم عبر الإنترنت، إلى تدابير التخفيف، مثل الدعم المالي. ويتمثل أحد الدروس الواضحة في الحاجة إلى الموازنة بعناية بين ضرورة التصدي السريع والحفاظ على القيم الأساسية، مثل الخصوصية، لتحقيق أقصى قدر من القبول وتعظيم آثار الإجراءات السياسية. ومن الجوانب الأخرى الجديرة بالملاحظة أن البلدان التي تنفذ تدابير لتيسير التجارة الرقمية قد انخفضت لديها مستويات الاضطرابات في سلسلة التوريد. ووصف بعض المشاركين التدابير المتخذة في مضمار السياسة العامة للتصدي للجائحة، بما في ذلك بناء البنية التحتية والسياسات المتعلقة بالخصوصية والأمن السيبراني والمهارات الرقمية والشمول الرقمي، فضلاً عن السياسات التي تستهدف تسريع استفادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التجارة الإلكترونية. وقد أبرزت الجائحة أهمية السياسات العامة والدعم الدولي في ضمان مساهمة الرقمنة في التنمية. وفي ختام المناقشة، أشار الرئيس إلى أن العديد من البلدان بلغت نقطة اللاعودة، حيث توجب على الحكومات أن تستفيد من الموجة الكبيرة للرقمنة التي ظهرت خلال الجائحة.

4- الانتعاش والرقمنة بعد الجائحة

24- فريق المناقشة الرابعة، التي ركزت على الجزء الثاني من السؤال الإرشادي الأول لفريق الخبراء الحكومي الدولي – ما هو دور الرقمنة خلال فترة التعافي في البلدان التي تختلف مستويات تنميتها؟- ضمّ السيد علاء الدين دولوريتو ريلو، كبير المستشارين الاقتصاديين، معهد البحوث الاقتصادية، رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) وشرق آسيا؛ والسيد موريسيو أغوديلو، كبير خبراء الاقتصاد الرقمي، مؤسسة تنمية دول الأنديز.

25- تبادل المتحاور الأول بعض وجهات النظر حول التحول الرقمي والانتعاش في فترة ما بعد الجائحة في اقتصادات رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وقال إن الرقمنة أصبحت شريان الحياة خلال الجائحة، وكان لا بد من اغتنام الفرص الجديدة التي تتيحها التكنولوجيات الرقمية من أجل انتعاش مرن. وتبين الأدلة أن الجائحة ساعدت على تسريع وتيرة الرقمنة في اقتصادات المنطقة. وكان لتسخير الاقتصاد الرقمي آثار إيجابية غير مباشرة على نمو الاقتصاد الحقيقي في المنطقة. وعلى مدى العقود الماضية، تصدرت الرقمنة جدول الأعمال الاقتصادي الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، لدعم الهدف العام للتكامل الإقليمي والتعجيل بالتحول الهيكلي، وحفزت الجائحة الحاجة إلى التحول الرقمي. وتقوم رابطة أمم جنوب شرق آسيا بتنفيذ مبادرات رئيسية لتطوير اقتصاد رقمي قوي، ووضع خريطة طريق تسلط الضوء على الإجراءات الرئيسية وتحدد الخطوات الفورية. وشملت العوامل التمكينية الرئيسية للتحول الرقمي تعزيزَ الاتصال الرقمي والقابلية للتشغيل البيني؛ ومواءمة القوانين وتعزيز اللوائح؛ وتعزيز النظم الإيكولوجية للأعمال المالية والتجارة؛ وتطوير المواهب الرقمية والابتكار والاستثمار. وأفاد المتحاور بأن المبادرات لا ينبغي أن تدعم التعافي من الجائحة فحسب، بل ينبغي أن تضمن أيضاً القدرة التنافسية للمنطقة في المدى البعيد. وأهم مبادرة في رابطة أمم جنوب شرق آسيا للانتقال من الانتعاش إلى التحول هي خارطة

طريق بندر سيري بيغاوان: خطة التحول الرقمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا لتسريع الانتعاش الاقتصادي وتكامل الاقتصاد الرقمي في الرابطة. وأخيراً، شدد المتحاور على أهمية اتباع نهج منسق وشامل على المستوى الإقليمي، لضمان التنفيذ الفعال للمبادرات ذات الصلة، وعلى الحاجة إلى تهيئة بيئة تنظيمية داعمة على المستوى الوطني للاستفادة من التحول الرقمي في المدى البعيد. وأشار إلى أن النجاح لن يكون ممكناً إلا إذا كانت المنطقة قادرة على سد الفجوات الرقمية ومعالجة أوجه عدم المساواة عموماً.

26- وقدم المتحاور الثاني عرضاً عن حالة التحول الرقمي في أمريكا اللاتينية والكاريبي، فضلاً عن التحديات والفرص المرتبطة بالتعافي من الجائحة والتنمية المستدامة. وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي أُحرز في السنوات الأخيرة، لم يبلغ النظام الإيكولوجي الرقمي في المنطقة سوى مستوى متوسط من التنمية مقارنةً بالنظام الإيكولوجي في المناطق الأخرى. ولا تزال الفجوة الرقمية تشكل تحدياً رئيسياً. وقال إن تطوير البنية التحتية الرقمية والاستثمار فيها أمران حاسمان من أجل سد الفجوة الرقمية وتهيئة المنطقة بشكل أفضل خلال فترة الانتعاش بعد الجائحة. وبالإضافة إلى ذلك، ولكي تتمكن المنطقة من تحقيق تنمية خضراء ومستدامة وشاملة، ستؤدي الرقمنة دوراً رئيسياً. وقد استُخدمت الأدوات والحلول الرقمية، على سبيل المثال، لتحسين الإدارة الذكية والمفتوحة، والنهوض برأس المال البشري، وتعزيز القدرة على تحمل تغير المناخ. بيد أن التعجيل بالتحول الرقمي يتطلب بذل جهود أكبر في بعض المجالات، مثل معالجة الثغرات والحواجز المتعلقة بالاتصال الرقمي؛ والاستثمار في البنية التحتية الرقمية؛ وتوفير التدريب على المهارات؛ والاستثمار في الابتكار والبحث والتطوير؛ وتسريع التحول الرقمي للعمليات الإنتاجية، بما في ذلك بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتحول الرقمي في الحكومة والخدمات العامة؛ والاستفادة من إمكانات التكنولوجيا الناشئة؛ وبناء الاقتصاد الدائري من خلال الرقمنة. ومن المهم أيضاً أن تتقدم بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي معاً وأن تكفل عدم تخلف أحد عن الركب بعد التحول الرقمي السريع. وأشار إلى أنه ينبغي النظر إلى المجال الرقمي على أنه مجال لا يصلح لتبادل السلع والخدمات فحسب، ولكن أيضاً لحماية البيانات، مؤكداً أن اقتصاد البيانات يعني أن المنطقة لا يمكنها أن تكتفي بدور المستهلك فحسب، بل يجب أن تستفيد أيضاً من تسخير قيمة البيانات.

27- وفي المناقشة التي تلت ذلك، تبادل عدة مشاركين الخبرات الوطنية فيما يتعلق بالإجراءات المتخذة في مضمار السياسة العامة من أجل التصدي للجائحة، فضلاً عن التدابير التي اتخذت لتحفيز الانتعاش في فترة ما بعد الجائحة. وتتعلق هذه التدابير بإصلاح الإطار التنظيمي، فضلاً عن تعزيز البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ورقمنة الخدمات العامة، وإعادة صقل المهارات والارتقاء بها من خلال التعليم. وأثار عدة مشاركين مسألة الهدفين التوأمين المتمثلين في الرقمنة والتنمية الخضراء اللذين تسعى بعض البلدان إلى تحقيقهما، وناقشوا الأثر البيئي للرقمنة المتزايدة. وقد بدأت بالفعل الجهود الرامية إلى الاستفادة من الرقمنة لتحقيق التنمية الخضراء والمستدامة قبل الجائحة. ثم جاءت الجائحة لتؤكد من جديد على ضرورة هذه الجهود وطابعها الملح، حيث يمكنها أن تساعد البلدان على التخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة وأن تجعل الاقتصادات أكثر استدامة ومرونة وأفضل استعداداً لمجابهة التحديات المحتملة التي قد تنشأ خلال الأزمات المستقبلية. وشدد بعض المشاركين على أن الاستخدام المتزايد بسرعة للتكنولوجيات الرقمية يتطلب نهجاً منسقاً وشاملاً في مجال السياسة العامة على الصعيدين الوطني والدولي. وتتسم المبادئ الشاملة والتمكينية والمستدامة بأهمية بالغة في رسم ملامح التحول الرقمي العالمي خلال التعافي في فترة ما بعد الجائحة. وأشار عدة مشاركين إلى أن جهود تعزيز الشمول، بما في ذلك ما يتعلق بالنوع الاجتماعي، والتزامات المجتمعات الدولية ضرورية لمساعدة البلدان النامية على تهيئة بيئة مواتية للمساعدة في سد الفجوات الرقمية بين البلدان وداخلها.

5- دور التعاون الدولي في سبيل المضي قدماً نحو تسخير الرقمنة من أجل التنمية المستدامة

28- فريق المناقشة الخامسة، التي ركزت على السؤال الإرشادي الرابع لفريق الخبراء الحكومي الدولي – عند المضي قدماً، ما هو دور التعاون الدولي؟ – ضمّ السيدة يو بينغ تشان، كبيرة موظفي برامج، مكتب مبعوث الأمين العام المعني بالتكنولوجيا؛ والسيد مايكل بيزا، زميل مكلف بالسياسات في مركز التنمية العالمية، الولايات المتحدة؛ والسيدة إليانور كاري، محللة سياسات، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

29- سلط المتحاور الأول الضوء على خارطة الطريق للتعاون الرقمي، التي تتضمن توصيات بشأن تضييق الفجوات الرقمية، وبناء الثقة وتوفير الأمن، واحترام حقوق الإنسان على الإنترنت. وتناول عمل مكتب مبعوث الأمين العام المعني بالتكنولوجيا المواضيع الرئيسية التي تتناولها خارطة الطريق، بما في ذلك الربط العالمي بخدمة الإنترنت، والشمول الرقمي، وبناء القدرات، والمنافع العامة الرقمية. وقد بدأ العمل التحضيري، الذي تشارك فيه كيانات الأمم المتحدة الرئيسية، بما فيها الأونكتاد، بشأن الاتفاق الرقمي العالمي المقترح في خطتنا المشتركة، تقرير الأمين العام. وسيجمع مؤتمر القمة المعني بالمستقبل الذي سيُعقد في عام 2023 بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني للمساعدة في بناء فهم جديد لـ "المستقبل الرقمي الذي نريده". وقد اضطلعت الأمانة العامة للأمم المتحدة بدور في تمهيد الطريق للمناقشة بشأن الاتفاق الرقمي العالمي عن طريق إيجاد حيز مفتوح وشامل لتقديم التعليقات والمدخلات والآراء وجمعها وتوحيدها، لكي تنظر فيها الدول الأعضاء. وفي إطار هذه العملية، كانت المناقشات التي جرت في دورات فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي حسنة التوقيت وهامة إلى حد كبير.

30- وناقش المتحاور الثاني أوجه عدم اليقين العالمية المتصلة بقوانين حماية البيانات ودور التعاون الدولي في الإدارة العالمية للبيانات، ولا سيما في سياق تركز اقتصاد البيانات العالمي. وأشار إلى أن اللائحة العامة لحماية البيانات في الاتحاد الأوروبي أصبحت تشكل معياراً عالمياً بحكم الأمر الواقع، حيث تستند التشريعات في عدة بلدان خارج الاتحاد الأوروبي إلى اللائحة. ومع ذلك، ساهمت بعض العوامل في إيجاد بيئة تتسم بعدم تكافؤ الفرص الرقمية؛ ومن بين هذه العوامل ما يلي: محدودية الموارد البشرية والمالية اللازمة لتنفيذ لوائح حماية البيانات في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل؛ وتكاليف الامتثال للوائح التنظيمية التي تشكل عبئاً أكبر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يحدّ من قدرتها على المنافسة وعلى ترسيخ مزايا الشركات الكبرى؛ والتحدي المتمثل في تحقيق الكفاية؛ وعدم وجود تعريف موضوعي مشترك للكفاية أو عملية موحدة لإنشاء نظم الكفاية. وأشار المتحاور إلى أن الحكومات بحاجة إلى زيادة الموارد لتعزيز النظم المحلية لحماية البيانات. وعلاوة على ذلك، يلزم بذل جهود عالمية لتعزيز نهج مشترك يتسم بالشفافية والمرونة لإثبات مشروعية تدفقات البيانات عبر الحدود، فضلاً عن تعزيز المبادرات الإقليمية والدولية الرامية إلى مواءمة سياسات البيانات والتي تقوم على مساهمة البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل. ورداً على استفسارات المشاركين، اقترح المتحاور أن تضطلع الأمم المتحدة بدور رئيسي في جمع الخبرات وكفالة التمثيل العالمي اللازم للنهوض بتطوير الإدارة العالمية للبيانات.

31- وقدم المتحاور الثالث رسائل رئيسية من تقرير التعاون الإنمائي لعام 2021 الصادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: رسْم ملامح تحول رقمي عادل. وإذ لاحظ المتحاور الطلب المتزايد من البلدان النامية على دعم أكثر تعقيداً، سلط الضوء على عوامل نجاح البلدان النامية في التحول الرقمي، بما في ذلك ما يلي: اتباع نهج يشمل الحكومة بأسرها مع قيادة مركزية ودعم سياسي؛ والشراكة مع القطاع الخاص وإعطاء الأولوية لأصوات المحرومين من التحول الرقمي؛ وإيجاد مجالات لتحقيق مكاسب سريعة ذات صلة بالسياقات المحلية. ويجب أن يتصدى التعاون العالمي للمخاطر العالمية

وأن يشـــمل تقاســـم المعايير والقواعد التي تحكم التكنولوجيات الرقمية، مع مراعاة الحقائق الرقمية وإتاحة الإمكانية لتمثيل ذي مغزى. وعلى وجه الخصوص، يتطلب الطابع المتعدد الأبعاد للتحول الرقمي وصلاته بالتنمية مجموعة من المهارات تتجاوز المعرفة التقنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصـالات، بما في ذلك في مجالي الحد من الفقر وتخطيط الاقتصاد الكلي. وسلط المتحاور الضوء على دور مبادرات وبحوث منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصـادي في خدمة النظام الدولي فيما يتعلق بالحوكمة الرقمية. ومن شـأن التعاون الإنمائي أن يؤدي دوراً رئيســياً في تحقيق تحول رقمي عادل للجميع، وكذلك في تحقيق الانتعاش وتعزيز القدرة على الصـمود. ويمكن أيضـاً أن يسـاعد التعاون على التحقق من أن السـياسـات والشـراكات تدعم مســـتقبلاً رقمياً شـــاملاً، من خلال دعم لبنات البناء الوطنية والإقليمية للنظم الإيكولوجية الرقمية المســتدامة، وكذلك من خلال تمويل رقمي يفي بالغرض، مع قدر أكبر من الابتكار والمرونة وعلى نطاق أوسـع. وينبغي أن تلتزم السـياسـات والشـراكات الرقمية باسـتراتيجيات الرقمنة الشـاملة، وتنهض بالدراية الرقمية، وتقوم على المشـاركة في التحالفات التآزرية، وتعزز الضـمانات، وتؤيد الحوار الدولي الشـامل. ويشمل دعم لبنات البناء الرقمية تطوير المنافع العامة الرقمية، وتصـميم بنية تحتية عامة رقمية مستدامة، وسد فجوات الاستخدام، وتحفيز تصميم واستخدام التكنولوجيات الرقمية المسؤولة اجتماعياً، وتحسين قاعدة الأدلة. وعلاوة على ذلك، يلزم زيادة الموارد المخصـصـة لتمويل الرقمنة، لا سـيما في ظل تقلص هامش التدخل المتاح في مضـمار السـياسـة العامة. ورداً على اسـتفسـارات المشـاركين، لاحظ المتحاور أن تقرير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصـــادي يقدم وجهات نظر مختلفة بشـــأن كيفية إشـــراك الجهات الفاعلة في القطاع الخاص.

32- وفي المناقشـة التي تلت ذلك، أشـار عدة مشـاركين إلى أهمية التعاون والتآزر بين البلدان (على الصـــعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف) وداخل البلدان (مثلاً بين الهيئات الحكومية ومع القطاع الخاص والجهات الفاعلة في المجتمع المدني). وأشـار أحد المشـاركين إلى أن التحول الرقمي يشكل ركيزة أساسية بالنسـبة لإندونيسـيا خلال فترة رئاسـتها لمجموعة العشـرين في عام 2022، مع التركيز على الاتصـال الإلكتروني والمهارات الرقمية والدراية الرقمية وتدفقات البيانات عبر الحدود والتدفق الحر للبيانات بثقة؛ وشـــدد على أهمية الأونكتاد وغيره من المحافل الدولية في تبادل الآراء ووضـــع مبادئ لتحســـين إدارة البيانات. وأبرز بعض المشـاركين أهمية المعايير، ولا سـيما فيما يتعلق بالاتصـالات السـلكية واللاسـلكية والتجارة الإلكترونية (مثل المدفوعات) وشـــددوا على الحاجة إلى جهود التنســـيق بين وكالات التوحيد القياسي. وشدد عدة مشاركين على الفائدة من إنشاء آليات وطنية لوضع القواعد المتعلقة بالتجارة الرقمية والجمع بين الجهات الفاعلة الوطنية في القطاعين العام والخاص. وطلب بعض المشـــاركين إلى الأونكتاد وغيره من المؤسسات تيسير المزيد من فرص الحوار بين البلدان، ووضع مبادئ وأهداف مشتركة من أجل تحقيق أقصـــى قدر من المكاسـب من الاقتصـاد الرقمي، والتقليل إلى أدنى حد من المخاطر. وطلب عدة مشاركين زيادة الدعم الدولي للرقمنة في البلدان النامية.

جيم- الفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

(البند 4 من جدول الأعمال)

33- عرض رئيس الاجتماع الثاني للفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصـاد الرقمي تقرير الاجتماع الثاني (TD/B/EDE/5/3). وقد ناقش الاجتماع المواضـــيع الثلاثة التالية التي اتفق عليها فريق الخبراء الحكومي الدولي: التقدم المحرز في قياس أعمال التجارة الإلكترونية والاقتصـاد الرقمي التي تضـطلع بها المنظمات الدولية ذات الصـلة؛ والخطوات المقبلة في تنفيذ دليل الأونكتاد المنقح لإنتاج الإحصـاءات المتعلقة بالاقتصـاد الرقمي لعام 2020؛ واسـتخدام مصـادر البيانات غير المسـتمدة من استقصـاءات لتكملة القياس التقليدي للتجارة الإلكترونية والاقتصـاد الرقمي. وخلال الاجتماع، سلط الفريق

العامل الضوء على الأهمية المتزايدة والملحة للحاجة إلى إحصاءات الاقتصاد الرقمي من أجل تقييم أثر الجائحة وتوجيه السياسات الرامية إلى الاستفادة من الاقتصاد الرقمي من أجل الانتعاش في فترة ما بعد الجائحة، وبناء القدرة على الصمود، وتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، ناقش الفريق العامل آخر الأعمال التي اضطلعت بها مختلف المنظمات الدولية في مجال قياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، والتقدم المحرز في بناء القدرات، والخبرات المكتسبة في استخدام مصادر البيانات غير المستمدة من استقصاءات لأغراض هذا القياس. وأماط تحليل مبكر للآثار الإيجابية على التجارة الإلكترونية خلال الجائحة اللثام عن التفاوتات الكبيرة بين الشركات والبلدان والمناطق فيما يتعلق بالاقتصاد الرقمي. وعلاوة على ذلك، خلص الفريق العامل إلى أن البلدان النامية بحاجة إلى عملية مستمرة لبناء للقدرات، ليس فقط من أجل الإنتاج التقليدي للإحصاءات الرسمية ولكن أيضاً من أجل وضع أساليب للاستفادة من مصادر البيانات البديلة. وقد لاحظ الخبراء في الاجتماع أن الجداول الزمنية للتحقق من صحة الإحصاءات الرسمية القائمة على الدراسات الاستقصائية والسجلات الإدارية وتجهيز هذه الإحصاءات واجهت ضغوطاً بسبب الحاجة إلى إجراءات سريعة للتصدي للجائحة في شكل بيانات ديمغرافية وصحية ورقمنة. وفي هذا السياق، ركزت المناقشات على الكيفية التي تؤدي بها الرقمنة إلى تغيير جذري في أساليب الدراسات الاستقصائية للإحصاءات الخاصة بالأعمال التجارية، بما في ذلك ما يتعلق بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي؛ وقدم الرئيس مثالاً في هذا الصدد من المكتب الإحصائي الاتحادي في سويسرا. ورحب الرئيس بالتقدم المستمر في أعمال القياس المضطلع بها في الأونكتاد وبالتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى، بما في ذلك نشر الدليل المنقح لإنتاج الإحصاءات المتعلقة بالاقتصاد الرقمي لعام 2020 والترجمة الجارية للدليل والمواد التدريبية ذات الصلة. وأشار إلى أن فريق الخبراء الحكومي الدولي يمكن أن ينظر في تشجيع الشركاء الإنمائيين على توفير التمويل للتدريب وترجمة المزيد من الموارد المعرفية إلى لغات مختلفة وتقديم أنواع أخرى من المساعدة التقنية في محال قياس الاقتصاد الرقمي إلى المكاتب الإحصائية الوطنية في البلدان النامية. وذكر الرئيس، نيابةً عن الفريق العامل، أن تقاسم المعارف فيما يتعلق بقياس الاقتصاد الرقمي أمر حيوي في الفترة الحالية التي تتسم بتطورات سريعة وأن الخبراء يتطلعون إلى استمرار الاجتماعات التي تسمح بمثل هذا التبادل. وأكد أن الفريق العامل يُعَدّ محفلاً قيماً لتقديم التوجيه التقني للمساعدة في بناء قدرات البلدان على الاستفادة من الاقتصاد الرقمي المتطور.

34- ورحب الخبراء بعمل الأونكتاد والفريق العامل واتفقوا على المواضيع المقترحة لاجتماعه الثالث (انظر الفصل الأول). وخلال المناقشة التي تلت ذلك، ورداً على سؤال من أحد المشاركين بشأن ما إذا كان الفريق العامل قد اتفق على طريقة لقياس التجارة الإلكترونية، ذكرت الأمانة أن هذا القياس لا يزال عملاً جارياً وأن بعض الإرشادات متاحة في دليل إنتاج الإحصاءات المتعلقة بالاقتصاد الرقمي لعام 2020. ويتمثل أحد أهداف الفريق العامل في تبادل خبرات أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين والأوساط الأكاديمية في قياس التجارة الإلكترونية والبيئات الملائمة، بغية التوصل إلى تعاريف ومعايير إحصائية عملية والاتفاق على إرشادات من أجل التحسين المطرد لدقة وتوافر الإحصاءات الرسمية المتعلقة بالتجارة الإلكترونية، إلى جانب القابلية للمقارنة الدولية. وأشار مشارك آخر إلى أن التعاون المتعدد الأطراف ينبغي أن ييسر تبادل البيانات لأغراض البحث والإحصاءات لكي تتوافر لواضعي السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة صورة أكثر شمولاً ودقة في سياق تشجيع السياسات التي ترمي إلى جعل التحولات الرقمية أكثر جدوى وشمولاً وتأثيراً فيما يتعلق بالتنمية المستدامة.

ثالثاً- المسائل التنظيمية

ألف- انتخاب أعضاء المكتب

(البند 1 من جدول الأعمال)

35- انتخب فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، في جلسته العامة الافتتاحية، المعقودة في 27 نيسان/أبريل 2022، السيد فابريان روديارد (إندونيسيا) رئيساً له، والسيد ماتياس فرانكي (كندا) نائباً للرئيس – مقرراً.

باء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند 2 من جدول الأعمال)

36- أقر فريق الخبراء الحكومي الدولي، في جلسته العامة الافتتاحية أيضاً، جدول الأعمال المؤقت، كما يرد في الوثيقة TD/B/EDE/5/1. وكان جدول الأعمال كما يلي:

1- انتخاب أعضاء المكتب

2- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

3- التعافي من جائحة كوفيد-19 في ظل اقتصاد تتزايد رقمنته: الآثار المترتبة على التنمية المستدامة

4- الفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

5- جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي.

6- اعتماد تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي.

جيم- اعتماد تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

(البند 6 من جدول الأعمال)

37- أذن فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الالكترونية والاقتصاد الرقمي، في جلسته العامة الاختتامية، المعقودة في 29 نيسان/أبريل 2022، أن يعد نائب الرئيس – المقرر، تحت إشراف الرئيس، الصيغة النهائية للتقرير المتعلق بدورته الخامسة بعد اختتام الدورة.

المرفق

الحضور*

1- حضر الدورة ممثلات وممثلو الدول التالية الأعضاء في مجلس التجارة والتنمية:

الاتحاد الروسي
أذربيجان
الأرجنتين
الأردن
إسبانيا
أستراليا
إستونيا
إكوادور
ألبانيا
ألمانيا
الإمارات العربية المتحدة
إندونيسيا
أوروغواي
أوغندا
أوكرانيا
إيران (جمهورية – الإسلامية)
إيطاليا
باكستان
البحرين
بربادوس
البرتغال
بلغاريا
بنغلاديش
بنما
بنن
بوركينا فاسو
بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)
بيرو
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تشيكيا
توغو
تونس
جامايكا
الجزائر
الجمهورية الدومينيكية
جمهورية تنزانيا المتحدة
جمهورية كوريا
جيبوتي
رومانيا
زامبيا
سري لانكا
سنغافورة
السنغال
سويسرا
شيلي
الصين
العراق
عمان
غابون
غامبيا
غواتيمالا
الفلبين
فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)
فييت نام
كازاخستان
كمبوديا
كندا
كوستاريكا
الكونغو
كينيا
لبنان
لكسمبرغ

* تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركين المسجَّلين. وللاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/EDE/5/INF.1.

ماليزيا	ناميبيا
مصر	نيبال
المغرب	النيجر
المكسيك	نيجيريا
المملكة العربية السعودية	الهند
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية	هولندا
موريشيوس	اليابان
موزامبيق	اليمن

2- وحضر الدورةَ ممثلو المنظمات الحكومية الدولية التالية:

الاتحاد الأفريقي
مؤسسة تنمية الأنديز
المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية
الاتحاد الأوروبي
البنك الإسلامي للتنمية
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
المنظمة الدولية للفرنكوفونية

3- وكانت أجهزة وهيئات وبرامج الأمم المتحدة التالية مُمثَّلة في الدورة:

الاتحاد الدولي للاتصالات
مكتب مبعوث الأمين العام المعني بالتكنولوجيا
صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية
مجموعة البنك الدولي
منظمة الصحة العالمية
منظمة التجارة العالمية

4- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثَّلة في الدورة:

الفئة العامة

الجمعية الدولية لوحدة وثقة المستهلكين
رابطة غلوبال إكسبريس
منظمة القرية السويسرية